

Distr.: General
20 March 2019
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة العاشرة

فيينا، ٢٧-٢٩ أيار/مايو ٢٠١٩

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة
لمكافحة الفساد

أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

مذكّرة من الأمانة

ملخص

تتضمن هذه الوثيقة لمحة عامة عن أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تشمل معلومات محدّثة عن إجراء الاستعراضات القطرية خلال دورتي الاستعراض الأولى والثانية للآلية.

* CAC/COSP/IRG/2019/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

150419 150419 V.19-01702 (A)



أولاً - مقدمة

١- قرر مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في مقرره ١/٥، أن يبدأ فريق استعراض التنفيذ على الفور في جمع المعلومات ذات الصلة، بدعم من الأمانة، ومناقشتها من أجل تيسير تقييم أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وفقاً للفقرة ٤٨ من الإطار المرجعي للآلية، عقب اختتام الدورة الأولى. وقرر المؤتمر أيضاً أن يدرج فريق استعراض التنفيذ في دوراته المقبلة بندا في جدول الأعمال يتيح مناقشة تلك المعلومات، وقرر كذلك أن يضع الفريق في اعتباره، لدى جمع هذه المعلومات، متطلبات المتابعة في المستقبل وفقاً للفقرتين ٤٠ و ٤١ من الإطار المرجعي.

ثانياً - تنظيم الاستعراضات القطرية وتنفيذها خلال دورة الاستعراض الأولى والسنة الأولى والثانية والثالثة من دورة الاستعراض الثانية

ألف - الأطر الزمنية المقررة لعملية استعراض التنفيذ

٢- بدأت الدورة الأولى لآلية استعراض التنفيذ في عام ٢٠١٠، على إثر اعتماد قرار المؤتمر ١/٣، المعنون "آلية الاستعراض". واستُهلّت الدورة الثانية للآلية خلال الدورة السادسة لمؤتمر الدول الأطراف، التي عقدت في سانت بطرسبرغ بالاتحاد الروسي من ٢ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، من خلال اعتماد قرار المؤتمر ١/٦، بشأن مواصلة استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٣- وعلى الرغم من التأكيد بتحديد مواعيد الاستعراضات فقد استبينت حالات تأخير في أداء دورة الاستعراض الثانية وفي إحراز تقدم فيها. وقد أُدرجت في الوثائق التي أُتيحت لفريق استعراض التنفيذ في دورته التاسعة معلومات عن العناصر المحددة للعملية التي أدت إلى حالات تأخير في الدورة الثانية.^(١)

٤- ووفقاً للمبادئ التوجيهية للخبراء الحكوميين والأمانة بشأن إجراء الاستعراضات القطرية، ينبغي أن تقدم الدولة الطرف المستعرضة قائمة التقييم الذاتي المرجعية في غضون شهرين من تاريخ إبلاغها ببدء إجراء الاستعراض القطري، وينبغي ألا يستغرق إنجاز الاستعراض الكامل أكثر من ستة أشهر.^(٢) وقد أظهرت عملية التعلم التي انطوت عليها آلية استعراض التنفيذ أن الاستعراضات القطرية لم تنجز قط في غضون الأشهر الستة المقررة. وهناك عدد من الأسباب لذلك، من بينها تأخر تقديم قوائم التقييم الذاتي المرجعية من جانب الدول الأطراف المستعرضة، وتأخر إجراء الاستعراضات المكتوبة من جانب الدول الأطراف المستعرضة، ومتطلبات الترجمة التحريرية،

(١) انظر الوثيقتين CAC/COSP/IRG/2018/2 و CAC/COSP/IRG/2018/3.

(٢) تاريخ بدء الاستعراضات هو التاريخ الذي تقوم فيه الأمانة، وفقاً للفقرة ١٢ من المبادئ التوجيهية للخبراء الحكوميين والأمانة بشأن إجراء الاستعراضات القطرية، بالإبلاغ الرسمي للدولة الطرف المستعرضة والدولتين الطرفين المستعرضتين بتاريخ بدء إجراء الاستعراض القطري.

والصعوبات في وضع الجداول الزمنية للزيارات القطرية، والتأخر في تقديم المعلومات الإضافية عقب الزيارة القطرية.

باء- لمحة إحصائية عامة

- ٥- توضح البيانات المقدمة أدناه التقدم المحرز في إجراء الاستعراضات القطرية خلال: (أ) الدورة الأولى من آلية استعراض التنفيذ؛ (ب) السنة الأولى والثانية والثالثة من الدورة الثانية للآلية.
- ٦- وقد كان من المقرر استعراض ١٨٤ دولة من الدول الأطراف خلال الدورة الأولى.^(٣) وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان قد ورد ١٨١ ردًا على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وعُقد ١٧٢ حواراً مباشراً (١٥٩ زيارة قطرية و١٣ اجتماعاً مشتركاً).^(٤) وعلاوة على ذلك، أكملت ١٦٨ خلاصة وافية و١٥٠ تقرير استعراض قطري، وأتاحت ٨٢ دولة طرفاً تقارير استعراضها القطري الكاملة على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب).
- ٧- وكان من المقرر استعراض ٢٩ دولة طرفاً خلال السنة الأولى من الدورة الثانية. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان قد ورد ٢٧ ردًا على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وأجريت ٢٠ زيارة قطرية، وعُقد اجتماع مشترك واحد.
- ٨- وكان من المقرر استعراض ٤٨ دولة طرفاً خلال السنة الثانية من الدورة الثانية. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان قد ورد ٣٩ ردًا على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وأجريت ٢٢ زيارة قطرية، وعُقد اجتماع مشترك واحد.^(٥)
- ٩- وكان من المقرر استعراض ٣٦ دولة من الدول الأطراف خلال السنة الثالثة من الدورة الثانية. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان قد ورد ١١ ردًا على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، ولم تنفذ بعد أي زيارة قطرية.
- ١٠- ومن بين الاستعراضات القطرية البالغ عددها ١٥٠ استعراضاً التي أُنجزت حتى هذا التاريخ في إطار الدورة الأولى، أتاحت ٨٢ دولة التقارير الكاملة عن استعراضها القطري على الموقع الشبكي للمكتب. وفيما يتعلق بالدورة الثانية، كانت ست من الدول الأطراف السبع، التي أُنجزت استعراضاتها القطرية، قد أتاحت التقارير الكاملة عن استعراضها القطري على الموقع الشبكي للمكتب.

جيم- سحب القرعة

- ١١- وفقاً للفقرة ١٤ من الإطار المرجعي لآلية استعراض التنفيذ، يجري اختيار الدول الأطراف المشاركة في عملية الاستعراض في أي سنة معينة من دورة الاستعراض بالقرعة في بداية كل دورة.

(٣) في بداية الدورة الأولى في عام ٢٠١٠، كان عدد الدول الأطراف في الاتفاقية ١٤٤ دولة.

(٤) كانت هناك اثنتان من الدول الأطراف لم تختارا إجراء زيارة قطرية ولا عقد اجتماع مشترك.

(٥) خلال استعراض إحدى الدول الأطراف في إطار الدورة الثانية، أُجريت زيارة قطرية وعُقد كذلك اجتماع مشترك.

وتنص الفقرة ١٩ من الإطار المرجعي على أن يجري اختيار الدول الأطراف المستعرضة بالقرعة في بداية كل سنة من الدورة، على ألا تقوم الدول الأطراف باستعراضات متبادلة.

١- دورة الاستعراض الأولى

١٢- وفقاً لهذين الحكيمين، جرى اختيار الدول الأطراف المستعرضة للسنة الرابعة من الدورة الأولى للآلية بإجراء سحب للقرعة خلال انعقاد الدورة الرابعة لفريق استعراض التنفيذ. واستُهل في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ اثنان وستون استعراضاً قطرياً، وأُجريت عمليات أخرى لسحب القرعة لاختيار الدول الأطراف التي ستقوم باستعراض الدول الأطراف التي صدقت على الاتفاقية أو انضمت إليها بعد ذلك. وأُجريت تلك العمليات الإضافية لسحب القرعة خلال دورات الفريق الرابعة المستأنفة، والخامسة، والسادسة المستأنفة، والسابعة، والثامنة، والتاسعة، والسادسة المستأنفة، والسابعة المستأنفة، والثامنة، والتاسعة، والتاسعة المستأنفة الأولى. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كانت ٨١ دولة قيد الاستعراض في السنة الرابعة.^(٦)

٢- دورة الاستعراض الثانية

١٣- طلب المؤتمر، في قراره ١/٦، إلى الفريق أن يشرع، في بداية دورته السابعة، في اختيار الدول الأطراف المستعرضة والمستعرضة في دورة الاستعراض الثانية وذلك بسحب القرعة وفقاً للفقرتين ١٤ و ١٩ من الإطار المرجعي للآلية. وطلب المؤتمر إلى الفريق أيضاً أن يعقد اجتماعات فيما بين الدورات تُفتح أمام جميع الدول الأطراف بغرض سحب القرعة وفقاً للفقرة ١٩ من الإطار المرجعي للآلية، دون المساس بحق أي دولة طرف في أن تطلب إعادة سحب القرعة في الاجتماع اللاحق للفريق في فترة ما بين الدورات أو في دورته العادية اللاحقة.

١٤- وفي اجتماع فيما بين الدورات، عُقد في فيينا في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦، أُجري سحب القرعة من أجل تحديد الجدول الزمني للاستعراضات القطرية في الدورة الثانية، وقد نظم على النحو التالي: السنة الأولى - ٢٩ دولة؛ السنة الثانية - ٤٨ دولة؛ السنة الثالثة - ٣٦ دولة؛ السنة الرابعة - ٣٥ دولة؛ السنة الخامسة - ٢٩ دولة.^(٧)

١٥- وفي الوقت نفسه، اختيرت الدول الأطراف المستعرضة للسنة الأولى من الدورة الثانية للآلية بإجراء سحب للقرعة خلال اجتماع عُقد في فترة ما بين الدورات لفريق استعراض التنفيذ. ووفقاً لذلك، بدأ ٢٩ استعراضاً في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٦، وأُعيد سحب القرعة بناءً على طلب الدول الأطراف المستعرضة في الدورة السابعة المستأنفة للفريق.

١٦- وعلى نحو مماثل، اختيرت الدول الأطراف المستعرضة للسنة الثانية من الدورة الثانية بإجراء سحب للقرعة خلال اجتماع عُقد في فترة ما بين الدورات للفريق، وبدأت الاستعراضات

(٦) يمكن أن تكون دول أخرى قد أصبحت أطرافاً في الاتفاقية بحلول انعقاد دورة الفريق العاشرة.

(٧) منذ سحب القرعة الأول الذي جرى في حزيران/يونيه ٢٠١٦، تطوعت بعض الدول بتقديم مواعيد استعراضاتها أو أجلتها من سنة سابقة من الدورة الثانية، وبذلك ارتفع عدد الدول المستعرضة في السنة الرابعة إلى ٣٧ دولة وفي السنة الخامسة إلى ٣٤ دولة.

القُطرية الثمانية والأربعون المقرر أن تُجرى خلال تلك السنة في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٧. وأُعيد سحب القُرعة بناءً على طلب الدول الأطراف المستعرضة في الدورة الثامنة المستأنفة للفريق. ١٧- وفضلاً عن ذلك، اختيرت الدول الأطراف المستعرضة للسنة الثالثة من الدورة الثانية بإجراء سحب للقُرعة خلال اجتماع عُقد في فترة ما بين الدورات للفريق، وبدأت الاستعراضات القُطرية السنتية والثلاثون المقرر أن تُجرى خلال تلك السنة في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وأُعيد سحب القُرعة بناءً على طلب الدول الأطراف المستعرضة في الدورة الأولى والدورة الثانية المستأنفة للفريق.

دال- الجدول الزمني للاستعراضات القُطرية وتنفيذها

١٨- أيد مؤتمر الدول الأطراف، في قراره ١/٤، المبادئ التوجيهية للخبراء الحكوميين والأمانة بشأن إجراء الاستعراضات القُطرية، التي وضعها فريق الاستعراض في صيغتها النهائية. وتحدد المبادئ التوجيهية أطراً زمنية إرشادية للاستعراضات القُطرية من أجل ضمان اتساق وكفاءة عملية الاستعراض. والغرض من هذا القسم الفرعي هو إعطاء معلومات محدثة عن الجدول الزمني للاستعراضات القُطرية التي أُجريت خلال الفترة من السنة الأولى إلى السنة الرابعة من الدورة الأولى لآلية استعراض التنفيذ وعن الاستعراضات القُطرية التي أُجريت خلال الفترة من السنة الأولى إلى السنة الثالثة من دورة الاستعراض الثانية.

الخطوات الأولية للاستعراضات القُطرية

١- تعيين جهة اتصال لتنسيق مشاركة الدولة الطرف المستعرضة

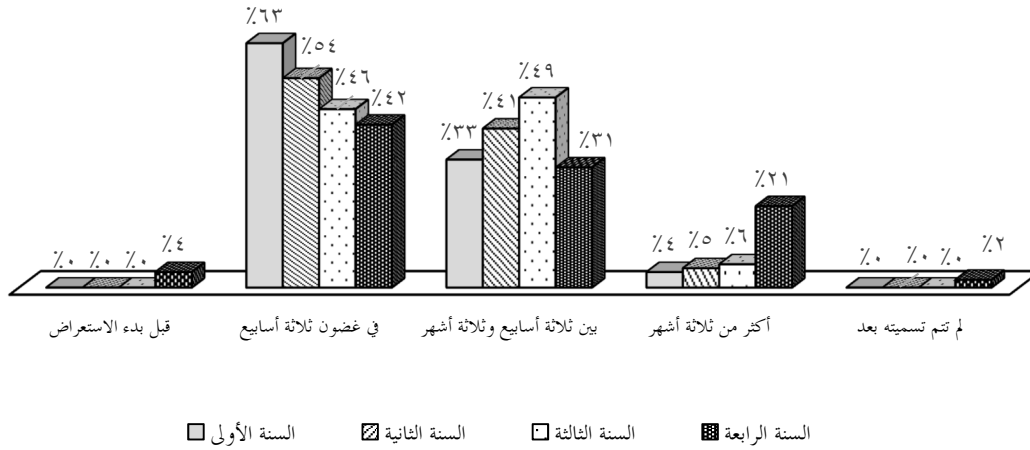
١٩- وفقاً للفقرة ١٧ من الإطار المرجعي والفقرة ١٣ من المبادئ التوجيهية، تعين الدولة الطرف المستعرضة جهة اتصال أو جهات اتصال لتنسيق مشاركتها في عملية الاستعراض في غضون ثلاثة أسابيع من إبلاغها رسمياً ببدء إجراء الاستعراض القُطري، وتخطر الأمانة بذلك. غير أن التأخر في تسمية جهات الاتصال أدى إلى حالات تأخير كبير في إجراء الاستعراضات القُطرية في الماضي. وقد حث المؤتمر، في قراره ١/٤، الدول الأطراف المستعرضة على كفالة تسمية جهات الاتصال التابعة لها في الوقت المطلوب وفقاً للمبادئ التوجيهية.

دورة الاستعراض الأولى

٢٠- حتى وقت كتابة هذا التقرير، كانت اثنتان من الدول المستعرضة في السنة الرابعة لم تسمياً رسمياً جهتي الاتصال الخاصتين بهما بعد (انظر الشكل الأول)، ولم تتم تسمية أكثر من ٢٠ في المائة من جهات الاتصال إلا بعد أكثر من ثلاثة أشهر، وكانت دول أطراف عديدة قد غيرت جهات الاتصال التابعة لها أثناء عملية الاستعراض، الأمر الذي أدى إلى المزيد من التأخير.

الشكل الأول

الدورة الأولى: الوقت المستغرق لتسمية جهات الاتصال



دورة الاستعراض الثانية

٢١- سُمِّت جميع الدول المستعرضة في السنتين الأولى والثانية و٣٣ من الدول المستعرضة البالغ عددها ٣٦ دولة في السنة الثالثة من الدورة الثانية جهات الاتصال التابعة لها (انظر الشكل الثاني).

٢٢- وفي السنة الأولى من الدورة الثانية، سُمِّت معظم الدول جهات الاتصال التابعة لها في غضون ثلاثة أشهر بعد إبلاغها رسمياً ببدء الاستعراض.

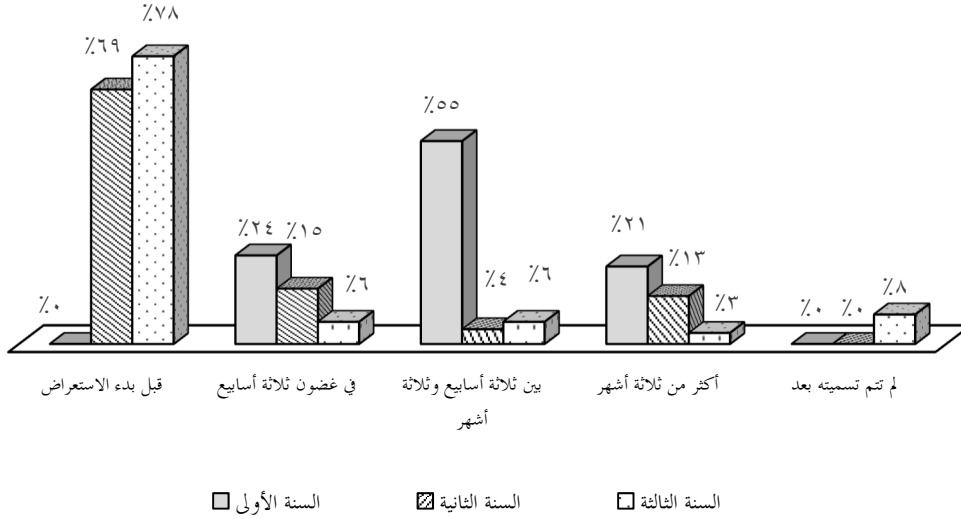
٢٣- وفي السنة الثانية من الدورة الثانية، كانت الغالبية العظمى من جهات الاتصال (٦٩ في المائة) قد سميت بالفعل قبل بدء الاستعراض.

٢٤- وفي السنة الثالثة من الدورة الثانية، كانت ٢٨ دولة من الدول المستعرضة في تلك السنة والبالغ عددها ٣٦ دولة (٧٨ في المائة) قد سُمِّت بالفعل جهات التنسيق الخاصة بها قبل بداية تلك السنة.

٢٥- ومن المرجح أن هذه التسميات المبكرة كانت بسبب عرض تنظيم دورات تدريبية مبكرة تستهدف جهات الاتصال في الدول المرتقب استعراضها. وتتسم تسمية جهات الاتصال مقدماً بأهمية كبرى، وخصوصاً لأنها ضرورية لتيسير التحضير للاستعراض وصياغة الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية.

الشكل الثاني

السنة الأولى والثانية والثالثة من الدورة الثانية: الوقت المستغرق لتسمية جهات الاتصال



٢- إرسال الدول الأطراف المستعرضة بيانات الاتصال الخاصة بالخبراء الحكوميين وتنظيم عملية التداول الأولي عن بعد

٢٦- تنص الفقرة ١٦ من المبادئ التوجيهية على أنه ينبغي إجراء تداول بالهاتف أو بالفيديو في غضون شهر واحد من إبلاغ الدولة الطرف المستعرضة رسمياً ببدء إجراء الاستعراض القطري. وتشارك في عملية التداول عن بعد الدولة الطرف المستعرضة والدولتان الطرفان المستعرضتان وموظفو الأمانة المنتدبون للاستعراض القطري. وبغية تنظيم عملية التداول الأولي عن بعد، تطلب الأمانة إلى الدولتين الطرفين المستعرضتين تسمية مسؤولي اتصال من بين الخبراء الحكوميين للدولتين وإبلاغها ببيانات الاتصال بهم.

٢٧- وفي معظم الاستعراضات، ما زال تنظيم عملية التداول الأولي عن بعد يشهد تأخراً لعدة أسباب، منها التأخر في إرسال بيانات الاتصال الخاصة بالخبراء الحكوميين أو تغيير الخبراء المستعرضين بعد بدء الاستعراض. وفي بعض الحالات، تأخر التداول عن بعد بسبب إعادة سحب قُرعة الدول الأطراف المستعرضة. وواصلت الأمانة، حيثما كان ذلك ممكناً، تنظيم جلسات تعريفية على هامش دورات فريق استعراض التنفيذ ومؤتمر الدول الأطراف. ومتى حالت فروق التوقيت بين الدول دون الاتصال المباشر، استعاض عن التداول عن بعد بتبادل رسائل عبر البريد الإلكتروني.

٢٨- وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان قد أُجري ٢٨ تداولاً أولياً عن بعد بالنسبة للاستعراضات التسعة والعشرين الخاصة بالسنة الأولى من الدورة الثانية.^(٨)

(٨) تخلت إحدى الدول الأطراف المستعرضة في السنة الأولى من الدورة الثانية عن تنظيم تداول عن بعد.

٢٩- وبالنسبة للسنة الثانية من الدورة الثانية، كان قد أُجري حتى وقت كتابة هذا التقرير ٣٩ تداولاً أولاً أو بعد أو اتصالات مكافئة، بالنسبة للاستعراضات الثمانية والأربعين الخاصة بتلك السنة.^(٩) وبالنسبة للسنة الثالثة، أُجري ١٣ تداولاً أولاً عن بعد من أجل استعراضات تلك السنة البالغ عددها ٣٦ استعراضاً. بيد أن عدة دول مستعرضة لم تكن قد عيّنت بعد الخبراء المستعرضين، وأدى ذلك إلى تأخير تنظيم التداول الأول عن بعد.

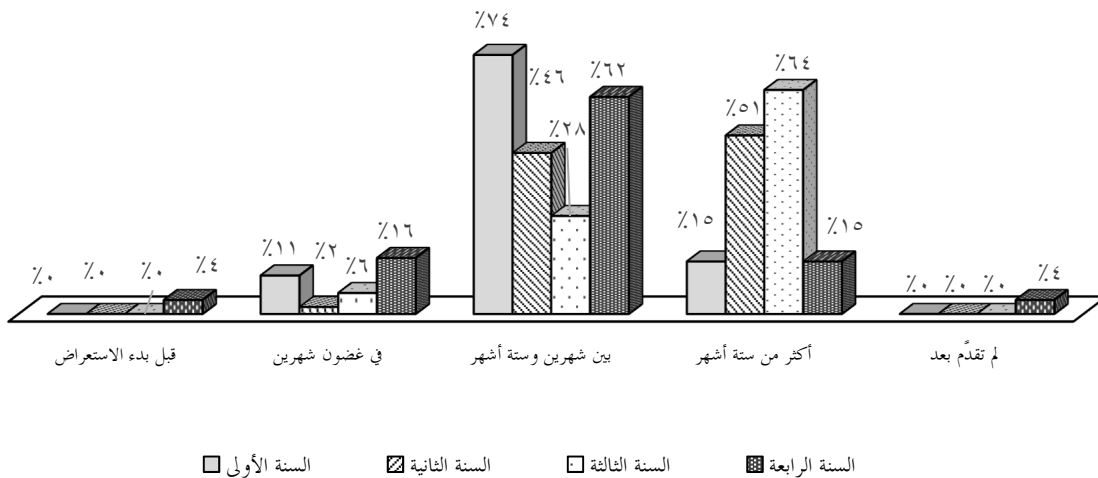
٣- قوائم التقييم الذاتي المرجعية

٣٠- وفقاً للفقرة ١٥ من المبادئ التوجيهية، يجب على الدولة الطرف المستعرضة إبلاغ الأمانة بردها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة في غضون شهرين من إبلاغها رسمياً ببدء إجراء الاستعراض. وتشير التحليلات التي أجرتها الأمانة حتى الآن، والتي أتاحت للفريق في دوراته السابقة، إلى أن تقديم القائمة المرجعية يظل ركناً أساسياً ضرورياً في عملية الاستعراض، ويشكل اللحظة الزمنية التي يمكن أن يبدأ فيها الاستعراض القطري بجدية. ومن ثم، فإن أي تأخير في تقديم القائمة المرجعية يؤدي حتماً إلى تأخير الاستعراض القطري كله.

٣١- ويقدم الشكل الثالث أدناه لمحة عامة عن الأطر الزمنية المرتبطة بالاستعراضات القطرية التي أجريت في السنوات من الأولى إلى الرابعة من دورة الاستعراض الأولى، بينما يقدم الشكل الرابع لمحة عامة عن الأطر الزمنية المرتبطة بالاستعراضات القطرية لدورة الاستعراض الثانية في السنوات الأولى والثانية والثالثة.

الشكل الثالث

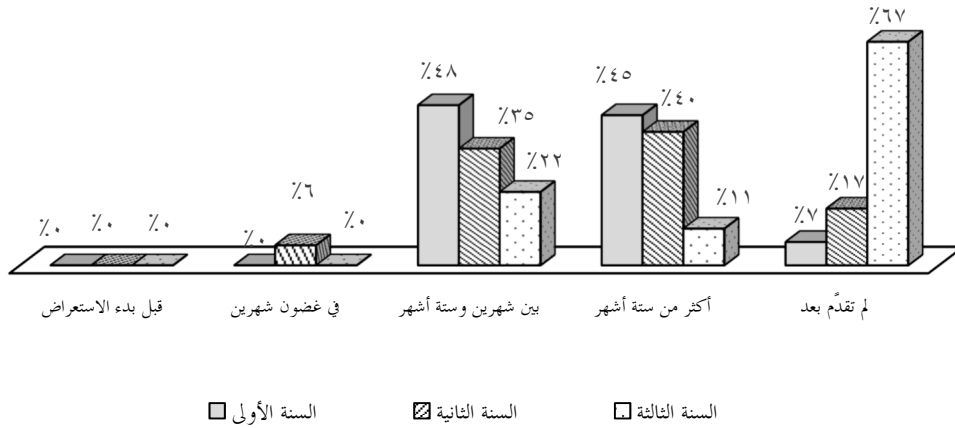
لمحة عامة عن الأطر الزمنية لتقديم قوائم التقييم الذاتي المرجعية من جانب الدول المستعرضة في السنوات من الأولى إلى الرابعة من دورة الاستعراض الأولى (بالشهور)



(٩) تخلت إحدى الدول الأطراف المستعرضة في السنة الثانية من الدورة الثانية عن تنظيم تداول عن بعد.

الشكل الرابع

لمحة عامة عن الأطر الزمنية لتقديم قوائم التقييم الذاتي المرجعية من جانب الدول المستعرضة في السنة الأولى والثانية والثالثة من دورة الاستعراض الثانية (بالشهور)



٣٢- وتشير المقارنة بين المعلومات المعروضة في الشكلين الثالث والرابع إلى استمرار التأخر الكبير في الوقت اللازم للدول لتقديم ردودها على قوائم التقييم الذاتي المرجعية، على الرغم من أن الأمانة كانت تبليغ الدول المستعرضة بانتظام عن حالة الاستعراضات الخاصة بها. وبينما في السنة الأولى من الدورة الثانية قدمت قرابة نصف الدول الأطراف المستعرضة قوائم التقييم الذاتي المرجعية الخاصة بها في غضون ستة أشهر من بدء الاستعراض، لم تقدم سوى نسبة ٢٢ في المائة قوائم التقييم الذاتي المرجعية الخاصة بها في غضون فترة الأشهر الستة في السنة الثالثة، ولم تقدم بعد نسبة مخيفة قدرها ٦٩ في المائة من الدول قوائم التقييم الذاتي المرجعية الخاصة بها حتى وقت كتابة هذا التقرير، أي، في معظم الحالات، بعد ثمانية أشهر من تاريخ بدء الاستعراض.

٤- الاستعراض المكتبي

دورة الاستعراض الأولى

٣٣- وفقاً للفقرة ٢١ من المبادئ التوجيهية، يقدم الخبراء الحكوميون نتائج الاستعراض المكتبي إلى الأمانة في غضون شهر واحد من استلام الرد على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة وأي معلومات تكميلية تقدمها الدولة الطرف المستعرضة. وفيما يخص السنة الرابعة من الدورة الأولى، كان عدد قليل من الاستعراضات المكتبية للردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية قيد الإعداد

حتى وقت كتابة هذا التقرير، لأسباب منها التأخر في تقديم المعلومات ومواجهة صعوبات في الترجمة.^(١٠)

دورة الاستعراض الثانية

٣٤- حتى وقت كتابة هذا التقرير، كان عدد من الاستعراضات المكتبية للردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الخاصة بالسنتين الأولى والثانية من الدورة الثانية لا يزال جارياً، بسبب جملة أمور من بينها التأخر في تقديم الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، والوقت اللازم لترجمة القوائم المرجعية في الاستعراضات التي استخدمت فيها أكثر من لغة واحدة، والوقت الذي يستغرقه استعراض القوائم المرجعية.

٥- وسائل الحوار المباشر الأخرى

٣٥- عملاً بالفقرة ٢٤ من المبادئ التوجيهية والفقرة ٢٩ من الإطار المرجعي، يُستكمل الاستعراض المكتبي، إذا طلبت الدولة الطرف المستعرضة ذلك، بأي وسائل أخرى من وسائل الحوار المباشر، مثل القيام بزيارة قطرية أو عقد اجتماع مشترك في مكتب الأمم المتحدة في فيينا.

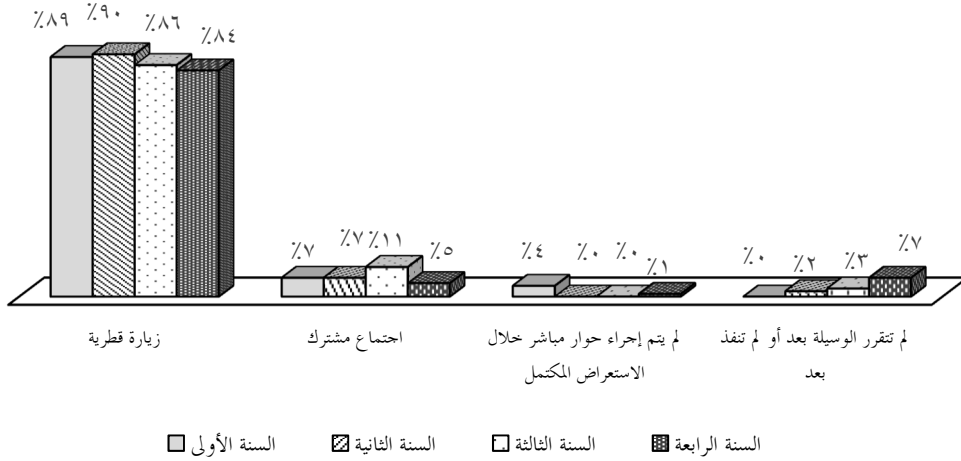
دورة الاستعراض الأولى

٣٦- حتى وقت كتابة هذا التقرير، استفاد بالفعل ١٧٢ بلداً من أصل ١٨٤ بلداً مستعرضاً من وسائل الحوار المباشر الأخرى إما في شكل زيارة قطرية أو اجتماع مشترك. وفيما يتعلق بالدول الأطراف السبع والعشرين المستعرضة في السنة الأولى، أُجريت ٢٤ زيارة قطرية وعُقد اجتماعان مشتركان. وفيما يتعلق بالدول الأطراف الواحدة والأربعين المستعرضة في السنة الثانية، أُجريت ٣٧ زيارة قطرية وعُقدت ثلاثة اجتماعات مشتركة. وفيما يتعلق بالدول الأطراف الخمس والثلاثين المستعرضة في السنة الثالثة، أُجريت ٣٠ زيارة قطرية وعُقدت أربعة اجتماعات مشتركة. وفيما يتعلق بالدول الواحدة والثمانين المستعرضة في السنة الرابعة، أُجريت ٦٨ زيارة قطرية وعُقدت ٤ اجتماعات مشتركة (انظر الشكل الخامس). ووافق عدد من الدول الأخرى على وسائل أخرى للحوار المباشر، وكانت هذه الحوارات في مراحل مختلفة من حيث التخطيط. وفي عمليات استعراض أخرى، لم يتخذ بعد أي قرار بهذا الصدد.^(١٠) ومن بين استعراضات الدورة الأولى المنجزة، كانت دولتان فقط من الدول الأطراف قد اختارت تنظيم زيارة قطرية أو عقد اجتماع مشترك.

(١٠) هذا هو الوضع في معظم الأحوال، وإن لم يكن في جميعها، بالنسبة للدول التي صدقت على الاتفاقية أو انضمت إليها في عام ٢٠١٧ أو ٢٠١٨.

الشكل الخامس

دورة الاستعراض الأولى: الوسائل الأخرى المستخدمة للحوار المباشر بين البلدان المضطلع به في إطار الاستعراض القطري



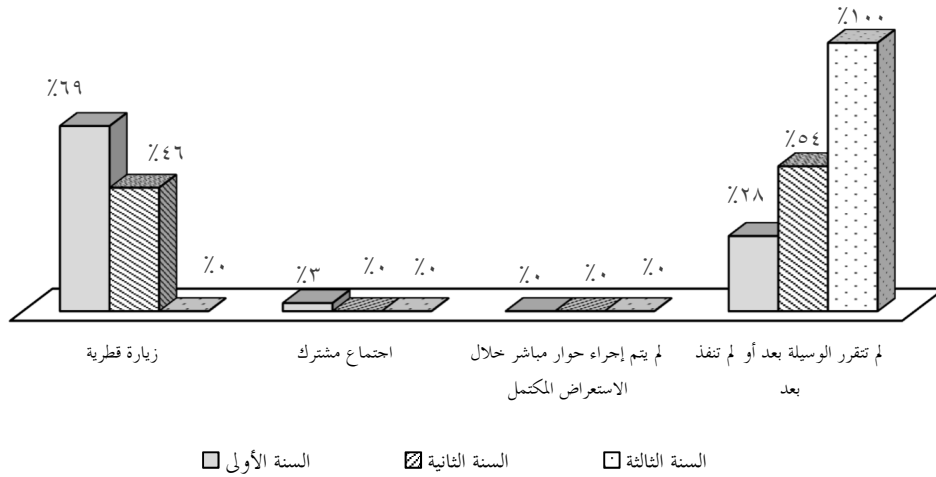
دورة الاستعراض الثانية

٣٧- حتى وقت كتابة هذا التقرير، كانت ٢٠ دولة من أصل ٢٩ دولة طرفاً مستعرضة في السنة الأولى من الدورة الثانية قد استضافت زيارة قطرية كوسيلة أخرى للحوار المباشر، واختارت دولة واحدة عقد اجتماع مشترك في فيينا. ومن بين الدول الأطراف المستعرضة في السنة الثانية من الدورة الثانية البالغ عددها ٤٨ دولة، كانت ٢٢ دولة طرفاً قد استضافت زيارة قطرية. وبالإضافة إلى ذلك، تم أثناء استعراض إحدى هذه الدول الأطراف تنظيم زيارة قطرية وكذلك عقد اجتماع مشترك. ولم تنظم بعد أي زيارات قطرية في السنة الثالثة. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان يجري تحديد مواعيد عدد من الزيارات القطرية الأخرى الخاصة بالسنوات الأولى إلى الثالثة من الدورة الثانية (انظر الشكل السادس).^(١١)

(١١) في السنة الثانية من الدورة الثانية، تم تنظيم زيارة قطرية وكذلك عقد اجتماع مشترك فيما يتعلق باستعراض إحدى الدول الأطراف؛ ولم يُدرج ذلك الاجتماع المشترك في الرسم البياني.

الشكل السادس

السنوات الثلاث الأولى من دورة الاستعراض الثانية: الوسائل الأخرى المستخدمة للحوار المباشر بين البلدان المضطلع به في إطار الاستعراض القطري



٦- إعداد جدول الأعمال لوسائل الحوار المباشر الأخرى

٣٨- وفقاً للفقرة ٢٤ من المبادئ التوجيهية، تضطلع الدولة الطرف المستعرضة بتخطيط الزيارة القطرية وتنظيمها. وتُعد جهات الاتصال مشروع جدول الأعمال وتقدمه إلى المستعرضين والأمانة قبل إجراء الزيارة.

٧- العمل مع الجهات المعنية الأخرى أثناء الزيارات القطرية

دورة الاستعراض الأولى

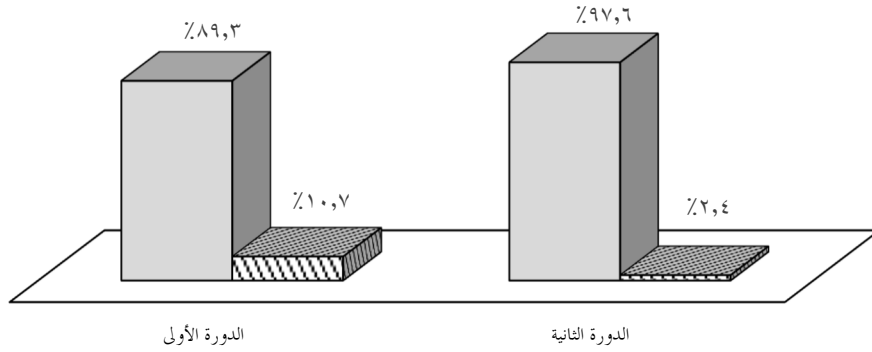
٣٩- اشتمل ٨٩ في المائة من مجموع الزيارات القطرية المضطلع بها أثناء الدورة الأولى على عقد اجتماعات مع أصحاب مصلحة آخرين (انظر الشكل السابع)، وفقاً للفقرة ٣٠ من الإطار المرجعي. وفي بعض الحالات، اتخذت تلك الاجتماعات شكل حلقات نقاش ضمت ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والرابطات التجارية وأصحاب مصلحة وطنيين آخرين. وفي حالات أخرى، أشركت الدول أصحاب مصلحة وطنيين مثل ممثلي الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في اللجان التي أنشئت لتنسيق عملية الاستعراض والإشراف عليها.

دورة الاستعراض الثانية

٤٠- حتى وقت كتابة هذا التقرير، اشتملت تقريباً جميع الزيارات القطرية (٦، ٩٧ في المائة)، التي أُجريت في السنتين الأولى والثانية من الدورة الثانية، على عقد اجتماعات مع أصحاب مصلحة آخرين، وفقاً للفقرة ٣٠ من الإطار المرجعي (انظر الشكل السابع).

الشكل السابع

إشراك أصحاب المصلحة خلال الزيارات القطرية، حسب دورة الاستعراض



□ زيارة قطرية شملت أصحاب مصلحة آخرين (النسبة المئوية)
 ▨ زيارة قطرية لم تشمل أصحاب مصلحة آخرين (النسبة المئوية)

٨- نتائج عملية الاستعراض القطري، ونشر تقرير الاستعراض القطري، ولغات الاستعراض

٤١- عملاً بالفقرة ٣٣ من الإطار المرجعي والفقرة ٣٠ من المبادئ التوجيهية، يعدُّ الخبراء الحكوميون المستعرضون تقرير استعراض قطري وخلاصة وافية له، بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع الدولة الطرف المستعرضة وبمساعدة من الأمانة. وينبغي أن يحدد التقرير التجارب الناجحة والممارسات الجيدة والتحديات المواجهة، وأن يتضمن ملاحظات بشأن تنفيذ الاتفاقية. وينبغي أن يحدد التقرير أيضاً، عند الاقتضاء، الاحتياجات من المساعدة التقنية اللازمة لغرض تحسين تنفيذ الاتفاقية.

دورة الاستعراض الأولى

٤٢- حتى وقت كتابة هذا التقرير، كان قد أُجزم ما مجموعه ١٦٨ خلاصة وافية و ١٥٠ تقريراً قطرياً؛ منها ٢٧ خلاصة وافية أُجزم وأُتيح لفريق استعراض التنفيذ من أجل استعراضات السنة الأولى. وفيما يخص السنة الثانية، أُجزم ٤٠ خلاصة وافية وأُتيح للفريق. وفيما يخص السنة الثالثة، أُجزم ٣٤ خلاصة وافية وأُتيح للفريق. وفيما يخص السنة الرابعة، أُجزم وأُتيح ٦٧ خلاصة وافية، ويجري وضع عدة خلاصات أخرى في صيغتها النهائية.

٤٣- وحتى هذا التاريخ، أُجزم ١٥٠ استعراضاً قطرياً فيما يتعلق بالدورة الأولى، وهناك ٣٤ استعراضاً قطرياً في مراحل مختلفة من الإنجاز. وتجدر الإشارة إلى أنه، على الرغم من عدم اكتمال هذه الاستعراضات القطرية الأربعة والثلاثين، فقد أُجزم ١٧ خلاصة وافية فيما يتعلق بها.

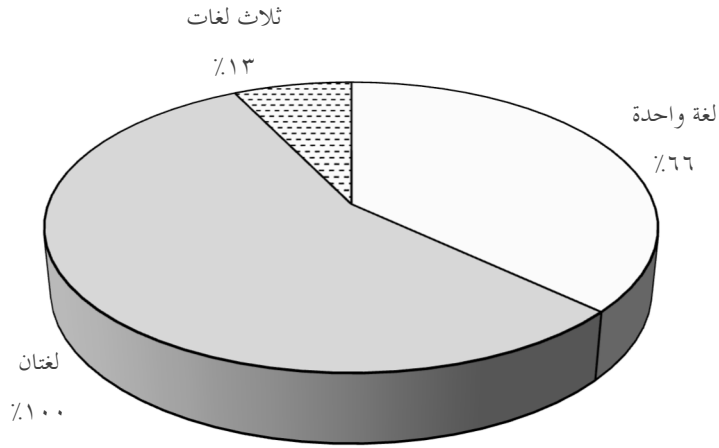
٤٤- وقد نُشرت الخلاصات الوافية لتقارير الاستعراضات القطرية على الإنترنت في نفس الصفحة مع وثائق فريق استعراض التنفيذ، كما نُشرت على صفحة الموجزات القطرية (<http://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/country-profile/index.html>). وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان ٨٢ تقريراً من تقارير الاستعراضات القطرية الخاصة بالدورة الأولى قد نشر على

الموقع الشبكي للمكتب بناء على طلب الدول الأطراف. وتبعاً للغة التقرير وعدد المرفقات، تراوح طول التقارير بين نحو ١٠٠ صفحة وأكثر من ٥٠٠ صفحة.^(١٢)

٤٥- ومع أن الخبراء الحكوميين وافقوا في بعض الحالات على إجراء الاستعراض بلغة غير اللغة التي يفضلونها فإن غالبية الاستعراضات أُجريت بأكثر من لغة واحدة من لغات الأمم المتحدة الرسمية. ومن بين ١٨٤ استعراضاً، أُجري ٦٦ استعراضاً بلغة رسمية واحدة، و ١٠٠ استعراض بلغتين رسميتين، و ١٣ استعراضاً بثلاث لغات رسمية. وفي خمس حالات، لم تكن قد حُددت بعد اللغة أو اللغات التي سيجري استخدامها في الاستعراض (انظر الشكل الثامن).

الشكل الثامن

دورة الاستعراض الأولى: عدد اللغات الرسمية للأمم المتحدة المستخدمة في الاستعراض القطري



ملحوظة: لا يشمل هذا الشكل الاستعراضات القطرية التي لم يتخذ بعد قرار بشأن اللغة أو اللغات التي ستستخدم فيها.

دورة الاستعراض الثانية

٤٦- حتى وقت كتابة هذا التقرير، كانت قد أُجرت ١٦ خلاصة وافية و ٧ تقارير استعراضات قطرية فيما يتعلق بالسنة الأولى من الدورة الثانية، في حين أنه فيما يتعلق بالسنة الثانية من الدورة الثانية كانت قد أُجرت ٤ خلاصات وافية ولم ينجز أي تقرير من تقارير الاستعراضات القطرية، ويرجع جانب من ذلك إلى التأخير الذي حدث في تقديم الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية وفي تنظيم الزيارات القطرية.

٤٧- وفي السنة الأولى من دورة الاستعراض الثانية، أُجريت ١٠ استعراضات بلغة واحدة من اللغات الرسمية للأمم المتحدة، و ١٥ استعراضاً بلغتين من اللغات الرسمية، و ٣ استعراضات بثلاثة

(١٢) للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بتكاليف الترجمة، انظر الوثيقة CAC/COSP/IRG/2016/3.

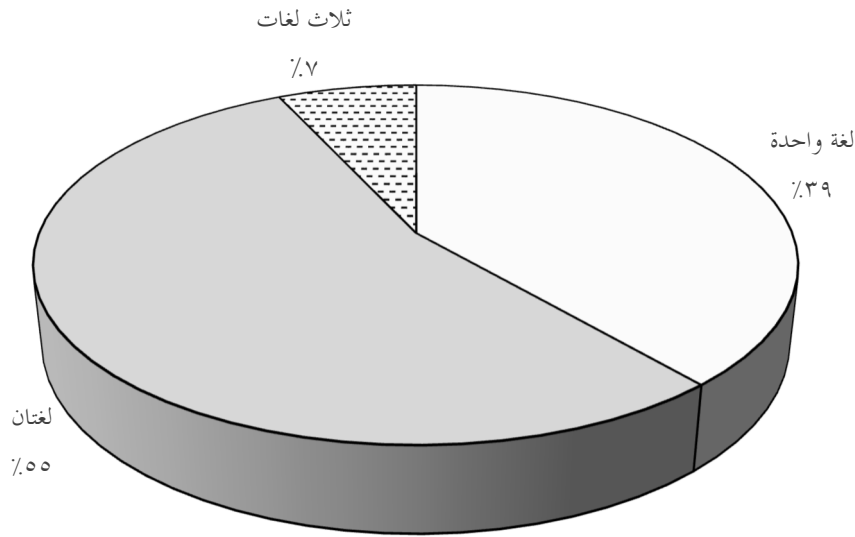
من اللغات الرسمية. وفيما يتعلق باستعراض واحد، كان قرار تحديد لغة الاستعراض لا يزال قيد النظر.

٤٨- وفي السنة الثانية من دورة الاستعراض الثانية، أُجري ١٥ استعراضاً بلغة واحدة من اللغات الرسمية للأمم المتحدة، و٢٣ استعراضاً بلغتين من اللغات الرسمية، و٤ استعراضات بثلاثة من اللغات الرسمية. وفيما يتعلق بستة استعراضات، كان القرار بشأن تحديد لغة الاستعراض لم يتخذ بعد.

٤٩- وفي السنة الثالثة من دورة الاستعراض الثانية، أُجري ١٥ استعراضاً بلغة واحدة من اللغات الرسمية للأمم المتحدة، و١٧ استعراضاً بلغتين من اللغات الرسمية. وفيما يتعلق بأربعة استعراضات، كان القرار بشأن تحديد لغة الاستعراض لم يتخذ بعد (انظر الشكل التاسع).

الشكل التاسع

السنة الأولى والثانية والثالثة من دورة الاستعراض الثانية: عدد اللغات الرسمية للأمم المتحدة المستخدمة في الاستعراض القطري



ملحوظة: لا يشمل هذا الشكل الاستعراضات القطرية التي لم يتخذ بعد قرار بشأن اللغة أو اللغات التي ستستخدم فيها.

هاء- الدورات التدريبية لجهات الاتصال والخبراء الحكوميين المشاركين في آلية استعراض التنفيذ

٥٠- وفقاً للفقرة ٣٢ من الإطار المرجعي للآلية والفقرة ١١ من المبادئ التوجيهية للخبراء الحكوميين والأمانة بشأن إجراء الاستعراضات القطرية، تنظم الأمانة دورات تدريبية من حين إلى آخر لجهات الاتصال والخبراء الحكوميين المشاركين في الاستعراضات. وتهدف هذه الدورات

التدريبية إلى تعريف جهات الاتصال والخبراء بالمبادئ التوجيهية بغية زيادة قدرتهم على المشاركة في عملية الاستعراض.

دورة الاستعراض الأولى

٥١- دُرِّبَ حتى الآن أكثر من ١ ٨٠٠ خبير في إطار دورة الاستعراض الأولى، بما يسهم في إنشاء مجموعة عالمية من خبراء مكافحة الفساد. وقُدِّمت دورات تدريبية وطنية ومساعدة مخصصة إلى أكثر من ٤٠ دولة، ونظمت منذ حزيران/يونيه ٢٠١٣ سبع دورات تدريبية إقليمية.

دورة الاستعراض الثانية

٥٢- نُظِّمَت حتى آذار/مارس ٢٠١٩ سبع دورات تدريبية إقليمية و ١٠ دورات تدريبية عالمية لدورة الاستعراض الثانية. وعلى وجه الخصوص، كانت الدورات التدريبية تعقد مباشرة عقب دورات فريق استعراض التنفيذ، بغية الاقتصاد في التكاليف التي تتكبدها الدول الأطراف المستعرضة والأمانة. وفضلاً عن ذلك، أُتيحَت ضروب من المساعدة المحددة الأهداف للدول الأطراف المستعرضة دعماً لاستعراضاتها، ولا سيما المساعدة التي يقدمها المكتب إلى الدول فيما يتعلق باستيفاء ردودها على قوائم التقييم الذاتي المرجعية.

٥٣- وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان قد تم تدريب أكثر من ١ ٢٠٠ جهة اتصال وخبير حكومي، منهم أكثر من ٧٠٠ جهة اتصال وخبير حكومي كانوا قد شاركوا في الدورات التدريبية الإقليمية والعالمية لدورة الاستعراض الثانية.

ثالثاً- تحليل سير عمل الآلية وسبل المضي قدماً^(١٣)

ألف- استمرار حالات التأخير في إنجاز الاستعراضات القطرية

٥٤- منذ وقت مبكر، أي منذ انعقاد الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف، سلطت الأمانة الضوء على أن "من المرجح أيضاً أن يتطلب" استعراض تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية "إجراء مشاورات وطنية بين كثير من الإدارات والوكالات الوطنية" نظراً لكونه "يتميز ببعده مداه"^(١٤) وكان متوقعاً أن تلك المشاورات يمكن أن تؤدي إلى حدوث حالات تأخير، وخصوصاً فيما يتعلق بجمع معلومات كافية لضمان إجراء تحليل مجد من أجل الاستعراضات. وتشير مقارنة الوقت الذي احتاجته الدول الأطراف لتقديم قوائم التقييم الذاتي المرجعية الخاصة بها أثناء الدورتين الأولى والثانية إلى وجود المزيد من حالات التأخير في تقديم الدول قوائم التقييم الذاتي المرجعية الخاصة بها في الدورة الثانية، على الرغم من أن الدورة الثانية كان ينبغي أن تستفيد من التجارب والأفكار الثاقبة التي اكتسبت خلال الدورة الأولى.

(١٣) معظم المعلومات الواردة في هذا الفصل متاح في الوثيقتين CAC/COSP/IRG/2018/2

و CAC/COSP/IRG/2018/CRP.13.

(١٤) انظر الوثيقة CAC/COSP/2013/14.

٥٥ - وواصلت الأمانة جهودها لتنبية الدول الأطراف إلى حالات التأخير المتوقعة، حتى قبل بدء الاستعراضات. وتحقيقاً لهذه الغاية، نُظِّمَت دورات تدريبية لصالح جهات الاتصال والخبراء الحكوميين قبل السنتين الثانية والثالثة من الدورة الثانية. وأسفر التدريب المبكر لجهات الاتصال قبل بدء الاستعراضات القطرية عن تسمية أكثرية جهات الاتصال قبل مواعيد بدء الاستعراضات القطرية.

٥٦ - وقد أشارت مراراً الدول الأطراف المستعرضة في الدورة الثانية إلى الفصل الثاني من الاتفاقية، المتعلق بتدابير المنع، باعتباره سبب حالات التأخر في تقديم قوائم التقييم الذاتي المرجعية. وزاد الأمر تعقُّداً الحاجة إلى التشاور مع عدد كبير من أصحاب المصلحة، وخصوصاً في الدول الاتحادية أو ذات الولايات القضائية المتعددة، لأنَّ المعلومات والمساهمات كثيراً ما كانت تُطلب على مستوى الولايات والمستوى الاتحادي كليهما.

٥٧ - ولا يزال استمرار حالات التأخير في تقديم الدول المستعرضة قائمة التقييم الذاتي المرجعية مثار قلق لدى الأمانة. فبعد عشرة أشهر من بداية السنة الثالثة من دورة الاستعراض الثانية، لم يقدم قوائم التقييم الذاتي المرجعية سوى ١١ دولة من الدول الأطراف المستعرضة في تلك السنة، بينما في الوقت نفسه لم تقدم بعد ٩ دول من الدول الأطراف المستعرضة في السنة الثانية من الدورة الثانية، التي بدأت في تموز/يوليه ٢٠١٧، قوائم التقييم الذاتي المرجعية الخاصة بها.

٥٨ - وقد لاحظت الأمانة أيضاً أنَّ عدداً من الدول الأطراف التي كانت تقوم بدور دول أطراف مستعرضة في السنتين الأولى والثانية أصبحت هي نفسها بعد ذلك قيد الاستعراض في السنتين الثانية والثالثة، أو بالعكس، مما أدى إلى زيادة في عبء العمل على جميع المعنيين. وقد أخذ بالفعل انتشار تداعيات حالات التأخير هذه إلى السنوات اللاحقة من الدورة الثانية يؤثر سلباً على قدرة الدول، وكذلك الأمانة، على تنفيذ الاستعراضات المتأخرة واستعراضات السنة اللاحقة في وقت واحد.

سبيل المضي قدماً

٥٩ - في حين أنَّ من السابق لأوانه إجراء مقارنة شاملة للخطوات المختلفة التي تنطوي عليها الاستعراضات القطرية الخاصة بالدورتين الأولى والثانية فإنه، بالنظر إلى حالات التأخر في تقديم قوائم التقييم الذاتي المرجعية، هناك ما يدعو للقلق الشديد فيما يتعلق بمدة كل استعراض من الاستعراضات القطرية الخاصة بالدورة الثانية وطول المدة الإجمالية لتلك الدورة المترتب عليه.

٦٠ - وستواصل الأمانة رصد التقدم العام المحرز في تقديم قوائم التقييم الذاتي المرجعية وإكمال الاستعراضات، وإبقاء الفريق على علم بأداء الآلية في دورتها الثانية.

٦١ - ولعل الفريق العامل يود أن ينظر في السبل الكفيلة بتشجيع جميع الدول الأطراف على مضاعفة جهودها من أجل منع حدوث أيِّ حالات تأخير إضافية، تهدد الأداء الجيد للآلية.

باء- تأثير الآلية على التدابير المتخذة من جانب الدول على الصعيد الوطني

٦٢- عندما أُطلقت آلية استعراض التنفيذ، كان من الصعب التنبؤ بالكيفية التي ستؤثر بها آلية استعراض الأقران العالمية الفريدة الجديدة هذه على الجهود التي تبذلها الدول الأطراف لمكافحة الفساد وعلى التنفيذ الفعال للاتفاقية. وقد وُضعت في ذلك الوقت افتراضات إحصائية معينة، شكلت الأساس لعمل الآلية خلال الدورة الأولى. وكانت تلك الافتراضات تتعلق بأمور من بينها الزيادة في عدد الدول الأطراف، وعدد الدول التي ترغب في استقبال زيارات قُطرية كجزء من استعراضاتها، ومدى رغبتها في المشاركة في الدورات التدريبية التي تقدم من أجل إجراء الاستعراضات. وبالمثل، ومن منظور موضوعي، لم يكن واضحاً ماذا سيكون تأثير الآلية على الجهود المحلية والإقليمية والدولية الرامية إلى مكافحة الفساد. ومن المأمون الآن القول بأن تأثير الآلية فاق التوقعات من جميع النواحي.

٦٣- وفيما يلي بضعة أمثلة ملموسة على تجاوز الآلية للتوقعات: ففي عام ٢٠٠٩، كان الافتراض أن ١٦٠ دولة ستصبح أطرافاً في الاتفاقية خلال مدة الدورة الأولى. وقد وصل عدد الأطراف في الاتفاقية حتى الآن إلى ١٨٦ طرفاً. وكانت التوقعات في عام ٢٠٠٩ أن ٥٠ في المائة من البلدان ستختار تنظيم زيارة قُطرية كوسيلة أخرى للحوار المباشر. وقد تم تجاوز هذا التوقع الآن بقدر كبير، حيث رحبت نسبة ٩٢ في المائة من البلدان بزيارة قُطرية، واختارت نسبة ٧ في المائة أخرى عقد اجتماع مشترك، وكان هذا الاختيار الأخير في معظم الأحوال راجعاً لأسباب أمنية. وكان من المجالات الأخرى التي فاقت فيها الآلية التوقعات بقدر كبير تدريب الخبراء الحكوميين وجهات الاتصال. ففي البداية، كان من المتوقع أنه خلال مدة الدورة الأولى سيجري تدريب ما مجموعه ١٦٠ من الخبراء الحكوميين وجهات الاتصال. بيد أنه، بسبب الاهتمام بهذا التدريب، تم عن طريق الدورات التدريبية التي نظمتها ونفذتها الأمانة بشأن الاتفاقية وآلية استعراض التنفيذ في إطار الدورة الأولى تكوين مجموعة عالمية قوامها ١٨٠٠ من الممارسين المعنيين بمكافحة الفساد، وانضم كثيرون آخرون إلى هذه الشبكة من الممارسين المعنيين بمكافحة الفساد خلال الدورة الثانية. وبذلك أنشأت الآلية مجموعة عالمية من الممارسين في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته ما فتئت تتزايد.

٦٤- وتحسين التنسيق والتعاون مجالان آخران حققت فيهما الآلية نتائج ملموسة في العديد من الدول الأطراف. فقد شُدد على دور الاستعراضات في تحسين البنى الأساسية المؤسسية والتعاون على الصعيد الوطني، وكذلك على ما للاستعراضات من أثر إيجابي على تعزيز قدرات التعاون الدولي، على المستوى المحلي ومع الدول الأطراف الأخرى على السواء.

٦٥- وقد وضعت الآلية، في العديد من المجالات، معايير مرجعية يمكن أن يقاس بها التقدم المحرز في مكافحة الفساد. واستناداً إلى المعلومات التي جمعت في عام ٢٠١٧، رأت ٧٤ في المائة من الدول الأطراف أن استعراضات الأقران ساعدت على تحديد الثغرات وأوجه القصور في أطرها ونظمها المحلية لمكافحة الفساد، وكان لها أثر إيجابي عام على جهودها الوطنية الرامية إلى مكافحة الفساد.

٦٦- ومن حيث دور الآلية في التسبب في اتخاذ تدابير ملموسة لمكافحة الفساد، تشير المعلومات نفسها التي جمعت من الدول الأطراف في عام ٢٠١٧، كما ذكر سابقاً، إلى أن ٨٦ في المائة من

الدول الأطراف أقرت إصلاحات لجعل تشريعاتها متوافقة مع متطلبات الاتفاقية الواردة في الفصلين الثالث والرابع منها. وأفادت نسبة ٥٨ في المائة من الدول بأنها اتخذت تدابير تتعلق بالفصلين الثاني والخامس، إما كنتيجة مباشرة للدورة الأولى أو في إطار الاستعداد للدورة الثانية لاستعراض التنفيذ.

٦٧- وستواصل الأمانة جمع المعلومات من الدول على أساس طوعي عن التدابير المتخذة بعد إنجاز الاستعراضات، بغية توفير تحليل أكثر شمولاً لهذه المعلومات من أجل دورة المؤتمر المقبلة.

٦٨- وإلى ذلك الحين، ترد فيما يلي أمثلة على التدابير التي اتخذتها الدول، وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية، في المجالات التي تم تحديدها في الاستعراضات باعتبارها مجالات ذات أولوية، استناداً إلى عدد التوصيات المقدمة والاحتياجات المستبناة إلى المساعدة التقنية.

جيم- الآلية باعتبارها قاطرة للتغيير: التدابير المتخذة نتيجة للاستعراضات

٦٩- كما هو مبين في الوثائق السابقة التي أعدتها الأمانة، أفضت الاستعراضات القطرية إلى إجراء تعديلات تشريعية ومؤسسية في عدد كبير من الدول، من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقية ومعالجة ثغرات التنفيذ التي حددت في سياق الاستعراضات.

٧٠- واستناداً إلى المعلومات المقدمة من الدول عن التدابير التي اتخذت بعد إنجاز استعراضات الدورة الأولى لسد الثغرات المستبناة في التنفيذ الكامل للفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية، المتعلقين بحماية الشهود والمبلغين، تبين أن موضوعي قدرات السلطات المحلية في مجال التحقيقات المالية والتعاون الدولي قد بذلت بشأهما جهود خاصة لمعالجة عدد كبير من ثغرات التنفيذ المستبناة فيهما على إثر الاستعراضات.

٧١- وكانت المواد ٣٢ و ٣٣ و ٣٧ من الاتفاقية، المتعلقة بحماية الشهود وحماية المبلغين، من أشيع المواد التي صدرت توصيات بشأنها في دورة الاستعراض الأولى. وفي حين كان القانون الجنائي في معظم الدول يحتوي على بعض الأحكام العامة من أجل حماية الشهود، كانت الثغرات في تنفيذ الأحكام الخاصة بحماية المبلغين أكثر انتشاراً. وفي الوقت نفسه، أشارت الدول إلى احتياجات من المساعدة التقنية من أجل التنفيذ الكامل لتلك الأحكام. ومن خلال الاستعراضات وعمليات تقديم المساعدة على سبيل المتابعة، أصبح من الواضح أن الدول لا تميز دائماً بوضوح بين حماية الشهود وحماية المبلغين.

٧٢- وفي الردود الواردة من الدول الأطراف عن التدابير التي اتخذت بعد إكمال الاستعراضات، أبلغت دول عديدة عن أنها عالجت هذه الثغرات من خلال اللوائح التنظيمية والقوانين الجديدة أو المعدلة من أجل تحسين الإبلاغ وحماية المبلغين، وعن طريق إنشاء مؤسسات جديدة مكلفة بتنفيذ تلك التدابير.

٧٣- وأوضحت عدة دول أنه تم اتخاذ عدد من التدابير نتيجة لاستعراضاتها، بما في ذلك ربط التعديلات التشريعية ربطاً مباشراً بالتوصيات التي وردت أثناء الاستعراض. وبينت إحدى الدول أن وزارة العدل أنشأت عقب احتتام الاستعراض فريقاً عاملاً مشتركاً بين المؤسسات مكلفاً بحصر

التشريعات والممارسات المتعلقة بالإبلاغ عن المخالفات، وتحديد المشاكل المحتملة، واقتراح سبل المضي قدماً. وأبلغت بضعة دول عن التدابير المتخذة بشأن حماية المبلغين التي نفذت إلى جانب تدابير تستحدث مسؤولية الأشخاص الاعتباريين. وفي هذا السياق، أفاد عدد من الدول أيضاً عن إنشاء التزامات على القطاع الخاص بأن يضع نظاماً يتيح الإبلاغ عن المخالفات وحماية المبلغين.

٧٤- وفي وقت لاحق، أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً بأثر الاستعراضات القطرية، وشجع في قراره ١٢/٢٠١٨ الحكومات على جميع المستويات على اعتماد وتنفيذ تشريعات شاملة بشأن حماية المبلغين عن المخالفات تأخذ بنهج واسع النطاق إزاء حماية المبلغين، وعلى تعزيز الجهود الرامية إلى وضع إجراءات حماية المبلغين عن المخالفات موضع التنفيذ، من خلال جملة أمور من بينها التثقيف العام وكذلك الإجراءات والتوجيهات الموحدة، بالاستناد إلى نتائج آلية استعراض التنفيذ وتبادل الممارسات الجيدة في مجال منع الفساد، بما في ذلك نظم وإجراءات الإبلاغ عن المخالفات.

٧٥- وكان تعزيز قدرات التحقيق المالي لدى مختلف السلطات الوطنية المتخصصة مجالاً آخر أشير فيه إلى عدد كبير من الاحتياجات من المساعدة التقنية، بسبب التحديات المستبانة أثناء الاستعراضات. وكانت هذه التحديات في كثير من الأحيان شاملة لعدة قطاعات وذات تأثير على تنفيذ المواد ٢٣ و ٣١ و ٣٦ و ٣٨ من الاتفاقية.

٧٦- وعند الإبلاغ عن التدابير المتخذة بعد الاستعراض، أشارت الدول إلى أنها استجابت لتلك التوصيات من خلال التعاون بين المؤسسات. وشملت هذه الجهود تنظيم دورات تدريبية مشتركة لموظفي التحقيقات في مختلف المؤسسات.

٧٧- وأشارت عدة دول أيضاً إلى ربط جهودها الرامية إلى تعزيز المهارات التحقيقية وتحسين النظم الوطنية ربطاً مباشراً بالتحقيقات الدولية وجهود التعاون الدولي. وأشارت إحدى الدول إلى أنها، من خلال توسيع صلاحيات وحدة الاستخبارات المالية لكي يتسنى لها أن تطلب معلومات إضافية من الكيانات المبلغة، كفلت أيضاً أن يتسنى تطبيق هذه الصلاحيات بنفس القدر عند تلقي طلبات من وحدات الاستخبارات المالية الأجنبية. وسلطت دولة أخرى الضوء على أنها، من أجل تعزيز قدرتها على التحقيق في قضايا الفساد الدولية، أنشأت وحدة مركزية جديدة معنية بالرشوة والفساد، داخل جهازها الوطني المعني بمكافحة الجريمة، لحشد موارد من داخل الجهاز ومن السلطات الأخرى. غير أن إحدى الدول أفادت بأنها ما زالت غير قادرة بعد على كفاءة إمكانية الوصول على نحو منهجي إلى لوائح الاتهام والأحكام القضائية الناشئة من التحقيقات والقضايا المنظورة لديها.

٧٨- وأفضت دائماً مواد الفصل الرابع من الاتفاقية، بشأن التعاون الدولي، إلى تقديم أكبر عدد من التوصيات وتحديد أكبر قدر من الاحتياجات من المساعدة التقنية طوال الدورة الأولى. وقد أفادت دول عديدة عن اعتماد قوانين بشأن التعاون الدولي، في حين أشارت دول أخرى إلى أنها أدرجت أحكاماً بشأن التعاون الدولي في قوانين أخرى، مثل قانون الإجراءات المدنية أو تشريعات مكافحة غسل الأموال. وأبرزت بعض الدول أنها واصلت إبرام اتفاقات ثنائية من أجل الاستجابة للتوصيات التي تلقتها أثناء الاستعراضات القطرية. وأشارت دول أخرى إلى أنها انضمت إلى عدد

من الاتفاقات الإقليمية من أجل توسيع نطاق قدراتها في مجال التعاون الدولي. وأشارت دولة واحدة تلقت توصية بأن تنظر في اعتماد تشريع مفصل يخصص تحديداً التعاون الدولي إلى أنها بعد أن أجرت هذا النظر رأت أن من غير الضروري اعتماد هذا التشريع وفضلت بدلا من ذلك أن تطبق الاتفاقية مباشرة.

٧٩- وكما كان الحال في مجال التجريم وإنفاذ القانون فإن انتشار التحديات المشتركة والاحتياجات المشتركة من المساعدة التقنية أدى إلى اتخاذ مجموعة من المبادرات الإقليمية الرامية إلى تلبية هذه الاحتياجات.

٨٠- وفي آب/أغسطس ٢٠١٨، نظم المكتب تدريباً إقليمياً على التحقيقات المالية والصلات بغسل الأموال لسري لانكا وملديف، عقد في كولومبو. وفي آب/أغسطس ٢٠١٨ أيضاً عقد المكتب اجتماعاً على الصعيد دون الإقليمي بشأن غسل الأموال القائم على التجارة، بالاشتراك مع وحدة التحليل المالي في بنما ومنظمة صد الجريمة في الكاريبي وبرمودا وأمريكا اللاتينية، لصالح ٢٦ من موظفي إنفاذ القانون في بنما وبيرو والجمهورية الدومينيكية وكوستاريكا وكولومبيا، عُقد في بنما سيتي. ومن الأمثلة الأخرى على الأنشطة التي يضطلع بها المكتب تيسير عقد حلقة عمل إقليمية بشأن التعاون الدولي في مجال التحقيقات الجنائية والمالية وفي جرائم الفساد والصلات بغسل الأموال، لستة بلدان في جنوب آسيا، عُقدت في نيودلهي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.